

أمام الاحتلال الأمريكي للعراق

العالم العربي محاصر

خص الأمير مولاي هشام "الصحيفة" بنص المداخلة التي ألقاها، مساء يوم الاثنين 29 شتنبر 2003 بجامعة هارفرد بالولايات المتحدة الأمريكية، حول العالم العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. وتدرج هذه المداخلة ضمن سلسلة من الندوات تعترم الجامعة تنظيمها، طوال السنة، حول العالم العربي، بمساهمة فاعلين سياسيين وناشطين حقوقيين وباحثين ومتقنين. وقد افتتح الأمير مولاي هشام هذه السلسلة بالمداخلة التي ننشرها هنا.

بالحجوم على العراق بدون ترخيص من الأمم المتحدة، وبدون موافقة غالبية البلدان العربية في المنطقة، تكون الولايات المتحدة قد وضعت هذه الأخيرة أمام الأمر الواقع. فما هي حظوظ نجاحها؟ سوف تصطدم أمريكا بالكثير من العقبات التي لا تمثل الهجمات الأخيرة، التي تتعرض لها، سوى الطعم الدرامي الأول لها. بل إنه لا يمكن استبعاد إمكانية الهزيمة والانحدار في حالة إصرار واشنطن على عدم الأخذ بعين الاعتبار التطلعات السياسية والاجتماعية للعالم العربي الإسلامي.

"انتبهوا إلى ما تطلبون، فإنه بإمكانكم الحصول عليه"، مثل سائر. يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حصلت على ما كانت تريده في العراق: انتصار عسكري سريع أطاح بصدام حسين وأزاح التهديدات التي كان يمارسها، مهما كانت طبيعة هذه التهديدات، وخطوة كبيرة في مشروعها المتمثل في إعادة تشكيل «ديمقراطي» للشرق الأدنى.

ضعف سياسي واجتماعي وعسكري

ومهما يعتقد المرء بخصوص هذه الإستراتيجية، فإن واشنطن ترسم، بشكل لا يقبل الجدل، إستراتيجيتها الجسورة القائمة على اعتبار نفسها قوة عظمى معبأة للوصول إلى تحقيق أهدافها. وإذا لم تكن ترقنا نحن هذه الإستراتيجية، فإنه يتعين علينا وضع قوانا الخاصة في خدمة جدول أعمال خاص بنا. لكن ينبغي الاعتراف كذلك بالتباين و التناقض الواضح للقوى، ذلك أن أغلب بلدان العالم كانت تعارض هذه الحرب، لكنها مع ذلك لم تستطع إيقافها.

وهناك ما هو أكثر إثارة للشفقة. فالعالم العربي والإسلامي لم يتمكن من مقاومة هذا المشروع، بل ليست له حتى القدرة على العثور داخله على الوحدة والإرادة الضروريتين من أجل الدفاع عن مصالحه. إن الشعارات المحنفة بوجود وحدة قومية تركت المكان للاعتراف المتحرر من الأوهام بوجود ضعف سياسي واجتماعي وعسكري مذل. وما دمنا لم نتجاوز هذا الضعف، فإن جدول أعمالنا سوف يحدده الآخرون.

حين قررت الولايات المتحدة غزو العراق، فإنها وضعت جدول أعمال يتعين عليها اليوم، كما يتعين علينا نحن، مواجهته. لننتم فقط أن يغتتم العرب هذه المناسبة للعمل على توجيهه الوجهة الإيجابية

بالنسبة لشعوبهم. من وجهة نظر قومية وعربية و ليبرالية وبراغماتية وديمقراطية، هناك العديد من التغييرات التي تفرض نفسها في الشرق الأدنى. ذلك ان الإصرار على رفض القيام بإصلاح ديمقراطي، واستمرار تواجد أنظمة سياسية قوامها رجل قوي أو حزب وحيد، والعجز على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المستفحلة، والتأثير المتزايد للتيارات الظلامية والجهادية، وتزايد الأوضاع السياسية التي يجاذبها التطرف والاستبداد العلماني ... كل هذه العناصر تساهم في رسم مشهد جد متوتر. ولم تظهر أية حركة قادرة على إعطاء دفعة لتحقيق التطور، سواء من طرف الأنظمة أو من طرف النخب أو الشارع. ففي عالم مرعوب من عدم استقرار الأنظمة ومن عنف الفاعلين، هناك ما يدعو إلى تطور المجتمعات العربية. وقد عملت أحداث 11 سبتمبر 2001 على تبوؤ هذا الانشغال المرتبة الأولى في الغرب .

يبدو أن الشرق الأدنى استبعد أوروبا باعتبارها مركزا للسياسة الدولية. هذا في الوقت الذي تتشعب فيه الطريق ويلزم فيه تحديد اختيارات مدققة بالنسبة لمستقبل العالم. فعوض تركيز ميدان المعركة في مفهوم "صدام الحضارات"، لنفكر في صهر آخر نصب فيه بارامترات دولية جديدة للتوازن والتعاون. من بين هذه البارامترات الجديدة تبرز مفاهيم الديمقراطية، والمشروعية الشعبية، والقانون الدولي، والدفاع عن الذات، والسيادة الوطنية، ولكن تبرز كذلك فكرة "الشفعة" مع الحق في امتلاك واستعمال أو التهديد باستعمال الوسائل العنيفة على نطاق محدود أو واسع لتحقيق الأهداف. إنها مفاهيم كثيرة مانفك يحوم حولها الكثير من سوء التفاهم غير المفاجئ. ومع ذلك، فإن سعي أمريكا لفرض اتجاه لهذا التطور التاريخي مشبع بالتناقض على الرغم من جرائه. فهو مشروع من المحتمل أن تعمل نتائجه الواقعية على تأجيل بلوغ الأهداف المرجوة بصورة جذرية.

تغيير جذري لـ«مسار التاريخ»

إن الأسباب المثارة بحدة أكبر من طرف واشنطن، لتبرير تدخلها في العراق، مثل أسلحة الدمار الشامل، وعلاقات صدام حسين بتنظيم القاعدة، وكذا التهديد الذي يمثله النظام البعثي، ليست أسبابا مقنعة. وحتى مصداقيتها، التي باتت محدودة بين المجموعة الدولية، تفككت داخل الولايات المتحدة نفسها، حتى أنها لا تستحق أن نتحدث عنها. ثم إن المدافعين الأكثر تحمسا لخيار الحرب، في الحكومة الأمريكية، قبلوا بأن تكون هذه التبريرات مرتبطة بعنصر «الملائمة» أكثر مما ترتبط بالواقع. إن السلوك الأمريكي يمكن تفسيره بطريقة أخرى. فالوقائع المتوفرة تشير إلى أن غزو العراق يشكل المرحلة الكبرى الأولى في طريق إعادة تحديد الخريطة الجيوسياسية الدولية، والدور الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تلعبه في إعادة التحديد هذه. وقد تمت بلورة هذه الرؤية قبل 11 سبتمبر 2001، بيد أن الجرائم المرتكبة ذلك اليوم سمحت بالحصول على دعم الشعب الأمريكي وعلى الانتقال إلى شن حرب دولية ضد الإرهاب. خلال شهر سبتمبر 2002، نشرت وثيقة بعنوان «إستراتيجية الولايات المتحدة للرد على التهديدات القومية»، تحدث الصحفي ويليام بفاف بصدها عن «الاستنكار الأمريكي الضمني لنظام الدولة الحديثة الذي يتحكم في العلاقات الدولية منذ 1648، ومعاهدة ويستفالي التي تهدف إلى تعويض مبدأ الشرعية الدولية. ويتابع بفاف قائلا: «إن هذه الوثيقة تؤكد أنه إذا قررت الحكومة الأمريكية، بصورة أحادية، كون دولة ما تشكل تهديدا مستقبليا للولايات المتحدة، فإن هذه الأخيرة سوف تتدخل بصفة وقائية لإزالة التهديد، وإذا دعت الضرورة للجوء إلى «تغيير النظام السياسي نفسه». إنها وثيقة تشير إلى الهيمنة الأمريكية في كل مناطق العالم، كما تشدد على كون الولايات المتحدة «ستتصرف بطريقة وقائية» بهدف التعرض مسبقا للأفعال المعادية الصادرة عن خصومهم، وثني خصوم محتملين أن يصعدوا قوتهم العسكرية بهدف تجاوز أو على الأقل التساوي مع قوتهم .

يتعين على الولايات المتحدة، حسب هذا المذهب بالفعل، أن تتوفر على "قوة عسكرية لا مثيل لها" حتى تتمكن من فرض إرادتها في كل مكان. في هذا السياق، يعتبر العراق بلدا مفتاحا في منطقة مفتاح، لكن يتعلق الأمر كذلك بالحيلولة دون أن تقوم قوى نووية منافسة، يوما ما، مثل روسيا أو الصين،

بإعادة النظر في هيمنتها الشاملة. تمثل الحرب على العراق ذروة عقد من العمل الفكري والسياسي المكثف الذي أنجزته مجموعة صغيرة من المحافظين الجدد. هؤلاء الذين شكلوا، مع مجموعة من المتطرفين المسيحيين، تحالفا جديدا حول الرئيس جورج بوش.

وتعني هذه الإستراتيجية، في الشرق الأوسط، التغيير الجذري لـ "مسار التاريخ" بتشجيع تبني قيم سياسية واقتصادية أمريكية، على أمل أن تتوالى قيم متكاملة، قيم أخلاقية وثقافية وحتى دينية. وحسب هذا السيناريو، فإن غزو العراق من شأنه وضع حد لانتشار التطرف الإسلامي، وإضعاف دعم الانتفاضة الفلسطينية وحمل الفلسطينيين والعرب على قبول مخطط "السلام". ويهدف الغزو كذلك إلى جعل الأمم المتحدة في قلب "منظمة البلدان المصدرة للبترول" حتى تعزز، في الوقت نفسه، وتيرة أثمنة النفط الخام والموقع العالمي المركزي للدولار.

إننا أمام رؤية جسورة وشبه مسيحية. وقد ساهم بعض الباحثين المرموقين، أمثال بيرنارلويس وفؤاد العجمي، في إقناع واشنطن بأن تقهقر العالم العربي، العاجز على القيام بإصلاحات جذرية، من شأنه إفراز أشكال دائمة التوتر إزاء الإرهاب المعادي للأمريكيين.

كان وعد ما بعد 11 سبتمبر هو أن الإطاحة بأنظمة مثل نظام صدام حسين وتحويل الثقافة السياسية للشرق الأدنى سوف يحولان دون وصول جماعات متطرفة مثل تنظيم "القاعدة" إلى أسلحة الدمار الشامل. وإذن، فإن هذه الإستراتيجية تقدم نفسها، إذن، كضرورة دفاعية. إن التهديد الحقيقي، في الواقع، يأتي من الأسلحة النووية التي تتطلب موارد صناعية وعلمية أقل انتشارا وأسهل من حيث المراقبة.



أسلحة الدمار الشامل وقلب النظام

تستعمل الحكومة الأمريكية عبارة: "أسلحة الدمار الشامل" حتى تخطط بين الأسلحة النووية والأسلحة البيولوجية والكيميائية، على الرغم من أن هذه الأسلحة الأخيرة ترتبط، في الممارسة، باستعمال صعب وأقل فعالية، لكنها أسهل بكثير في الصنع والإخفاء.

وهكذا يمكن نعت أي بلد عربي أو إسلامي يتوفر على صناعة كيميائية أو بيولوجية صيدلية أولية بأنه بلد خطير محتمل، وبإمكانه أن يعطي، في يوم من الأيام، أسلحته إلى جماعة إرهابية قادرة على استعمالها ضد الولايات المتحدة أو ضد حلفائها. وهذا معناه أنهم يقولون لبلدان الشرق الأوسط بأن الوصول إلى مستوى معين من التطور، سوف يعتبر بمثابة تهديد في حد ذاته إذا لم تلتحق بقوة بالمعسكر الأمريكي.

أضف إلى هذا أنه حين تفرض هذه الإستراتيجية تطور الأسلحة النووية، فإنها تهجر وسائل مراقبة الانتشار النووي المقبول عالميا، عن طريق المعاهدات، لصالح مذهب أكثر عنفا وأحادي و"شفعي".

إن "الانتشار المضاد" يكرس، في الحقيقة، امتلاك الأسلحة النووية من طرف الولايات المتحدة وحلفائها المقربين، ويكرس التهديد باستعمالها. والأكثر إثارة هو أن القوة الأمريكية تشكل الوسيلة

الرئيسية التي تعتمد الإستراتيجية الجديدة قصد الوصول إلى أهدافها. وإذا لم تلتزم البلدان بخط الولايات المتحدة، فإن هذه الأخيرة سوف تلزمها بذلك بواسطة أشكال "قلب النظام" التي تفرضها بصورة أحادية ضد القانون الدولي. وليس الالتزام "الإنساني" و"التقدمي" للولايات المتحدة سوى غطاء شكلي للاحتلال. وماذا عن المشاكل السياسية والاجتماعية المحلية؟ إنها ظواهر بالإمكان حلها بسرعة بعد استعراض شديد للقوة، اللغة الوحيدة التي يفهمونها.

يزعم الخطاب المحافظ الجديد حول "التحرير" و "الديمقراطية" أنه يملك الحقيقة على حساب كل الثقافات. يشكل مثل هذا المشروع العدواني رهانا كبيرا حول فعالية التكنولوجيا العسكرية، ثم إن المجموعة الدولية قد لفظته في جزء كبير منها. أما فيما يتعلق بالرأي العام الأمريكي، الذي يكون سريع التأثير حين يتعلق الأمر بوجود ضحايا، فإنه لم يقبله إلا حين اقتنع بوجود تهديد حقيقي وبإمكانية حقيقة لنجاح هذا المشروع، وقد كان أنصار هذه الأحادية العدوانية يعرفون أن مشروعهم لن يحظى بالتأييد «في غياب حدث كارثي ومحفز مثل "بيرل هارجو" جديد. وحدها أحداث 11 ستنبر استطاعت فرض هذا الانخراط وحتى الأوساط التقليدية، للمؤسسة السياسية الخارجية التي فرض عليها الصمت، تشعر بدورها ببعض الرعب أمام مثل هذا التشدد. كل واحد يفهم الخطر الذي ينطوي عليه مشروع زعزعة الوضع في العالم العربي ككل.

سوريا، إيران والسعودية

وحتى أحد كتاب الدولة، الذي عمل إلى جانب جورج بوش الأب، وهو لورانس إيغلبروكر، فإنه قد صرح قائلا: "في حالة ما إذا قرر جورج بوش أن يطلق جيوشه على سوريا وإيران، فإنني بنفسني سأميل إلى الرأي القائل بوجوب إزاحته من السلطة". والمعروف أن إيران وسوريا، وحتى العربية السعودية، التي تتزايد أصابع الاتهام الموجهة إليها، تجد نفسها هدفا للولايات المتحدة الأمريكية. فمن شأن تطور هذه البلدان الثلاثة أن يعمق أشكال التوتر في الولايات المتحدة الأمريكية بين التقليديين وبين المحافظين الجدد. ففي إيران، مثلا، يرغب التقليديون في إقامة علاقات مع الإيرانيين المعتدلين، بهدف تشجيع إجراء إصلاحات، على المدى البعيد، على النظام السياسي، والتفاوض بشأن إيجاد حل للقضية النووية، والحفاظ على التزود القار من النفط وبعد هذا، التعاون بشكل أفضل مع شيعة العراق. وعليه، فنظرا لاقتناعهم بصعوبة القيام بعمل عسكري ضد طهران، فإنهم يفضلون دعم التغييرات الجارية.

وبالمقابل، فإن المحافظين الجدد يفتقدون إلى الحد الأدنى من الصبر الضروري للبحث عن التوافق مع هؤلاء المتدينين "الذين ليسوا متطرفين إلى حد كبير"، وذلك بالأمل الساذج في أن يقلعوا، "كما هو متفق عليه"، عن إنتاج الأسلحة النووية، مما يفترض مواجهة قريبة.

وفي ما يتعلق بسوريا، فإن واشنطن تريد أن تتوقف هذه الأخيرة عن مساندة ودعم المقاومين الفلسطينيين وحزب الله اللبناني. وسيكون التقليديون على استعداد، دون شك، لإعطاء سوريا مقابل هذه التنازلات، ضمانات حول لبنان والجولان وحول استقرار النظام البعثي. أما الصقور، فإنهم مصممون، فيما يبدو، على المواجهة من خلال اتهام دمشق بإيواء أسلحة الدمار الشامل التي كان يملكها صدام حسين، إذا لم تكن تأوي صدام نفسه. وقد ذهبت القوات الأمريكية إلى حد دخول التراب السوري، مع أن سوريا تعتبر كـ "أحد الحلفاء الأكثر فعالية لوكالة الاستخبارات الأمريكية في تقديم معلومات في الحرب ضد القاعدة".

وتجسد العربية السعودية التعارض الراديكالي بين التقليديين والمحافظين الجدد. فالتقليديون، المنشغلون قبل كل شيء بالبترو، كانت لهم دائما علاقات الرعاية مع الملكية السعودية، التي تضمن، منذ الاتفاق المبرم سنة 1945 مع الرئيس فرانكلين روزفلت، الاستفادة الأمريكية من موارد نفطية مضمونة و بأثمنة زهيدة. أما المحافظون الجدد، فإنهم يسعون إلى إعطاء الدليل على "التصلب" إزاء الرياض التي، فضلا عن دعمها للقضية الفلسطينية وللتطرف الإسلامي، تجد نفسها متهمه بتمويل هجمات 11 ستنبر، أو أنها على الأقل كانت تعلم بقرب حدوثها. وأن يكون أسامة بن لادن، وأغلب مختطفي الطائرات المشاركة في الهجمات، من جنسية سعودية، فهذا يدل دلالة قاطعة على أخطار الوهابية المتطرفة. وإذا كان المحافظون الجدد قد غضوا الطرف عن الوهابية، خلال الحرب الباردة،

فإنهم يفرضون اليوم أن يبتعد النظام السعودي عن هذا التيار الإسلامي الذي تركز عليه مشروعيته. هذه الهجمات المتعددة الاتجاهات ونتائجها المحتملة، تقلق بال أنصار اتباع سياسة خارجية معتدلة. فهؤلاء، داخل الولايات المتحدة وخارجها، يخشون من أن يستفيد الظلاميون المتطرفون من هذه الأزمة التي تمتد لتشمل المنطقة ككل. غير أن المخلصين لا يتراجعون أمام فكرة حدوث انقلاب في الوضع: نتائج سلبية على المدى المتوسط لن تعمل سوى على إبراز الطبيعة اللاديمقراطية للأنظمة وللمجتمعات التي تولد الإرهاب، ودفع الولايات المتحدة - «داخل سلسلة من الأحداث والهجمات المضادة التي سوف تمتد في الزمان» - نحو توسيع المواجهة إلى أن تترسخ الثقافة الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ككل.

احتلال العراق نقطة البداية

هل ستعمل العراق على "تغيير مجرى التاريخ"؟ وإذا كان الأمر كذلك، ففي أي اتجاه؟ إن احتلال العراق وإعادة إعمارهم يشكلان الآن نقطة البداية. فالتاريخ يبين كيف أنه من الصعوبة بمكان إعادة الثقة، وتشبيد مؤسسات جديدة، وحث مختلف المجموعات على المساهمة في مجتمع متعدد الاثنيات تحت مراقبة وإشراف قوى أجنبية.

ففي البلقان، نجح تواجد قوات دولية لحفظ السلام واضحة، وتواجد إدارة مدنية ترتبط سلطتها بالمجموعة الدولية - عبر الأمم المتحدة - في الجمع بين مختلف مكونات الشعب لإعادة البناء السياسي، وتقادي أن تكون السلطات المدنية والعسكرية هدفا لعمليات المقاومة.

أما المهمة الحالية للولايات المتحدة، فإنها تقوم على قاعدة أكثر هشاشة. الاحتلال الأمريكي للعراق ناتج عن غزو نددت به أغلب البلدان في العالم، ولم تطالب به أية مجموعة داخل العراق، كما أنه أتلّف البنيات التحتية المدنية للبلاد. ومن ثم، إذن، فإنه يتعين عليها الانطلاق من الصفر لتبرز أفضالها للعراقيين وللعالم. وهو أمر ليس بديهيا البتة، لأن كل ما يتعلق بمرحلة ما بعد الحرب لم يتم الإعداد له. بل حتى استتباب الأمن،

الذي يهم بنيات تمتد من الشرطة المحلية إلى النظام القضائي الوطني، فإنه يتجاوز إمكانيات الجيش. كل شيء يتم كما لو أن واشنطن كانت تظن أنها سوف تستطيع استعادة جهاز الدولة البعثي سالما.

إن حالة الإئتلاف التي تعيشها البلاد، وطموح الأهداف الأمريكية يتطلبان التزاما ماليا وإنسانيا ضخما. وإذا استمرت واشنطن في طريق الأحادية، فإن هذا المجهود سوف يعتمد على مواردها الخاصة فقط. غير أن نصف جيشها يوجد بالعراق، حيث الكلفة الإجمالية للاحتلال تقدر بـ 60 مليار دولار في السنة، ولن تستطيع عائدات النفط أن تغطي هذه التكاليف قبل مضي سنوات. و من المحتمل أن يدفع الاكتفاء، الذي برهنت عليه الولايات المتحدة فيما يخص الأبعاد الدبلوماسية والسياسية لما قامت به، إلى استنفاد مخزونها بصورة مبالغ فيها. فلا أحد يرغب في دعم هذا المجهود ماديا إذا احتفظت أمريكا لوحدها بالسلطة السياسية، ولا شيء سيقدم في غياب مشروعية موسعة.

أوروبا العجوز والعالم الثالث

ويبقى الحلفاء، وبخاصة حلفاء "أوروبا العجوز" الذين وجهت إليهم شتائم كثيرة، إلى حد الآن غير أبهين بالطلب الأمريكي بقوم قوات عسكرية جديدة إلى العراق.

وفي البحث الجاد عن إعطاء دور فعال للعالم الثالث، عالم إسلامي إذا أمكن، لكي تقتسم معه الثقل، التفتت الولايات المتحدة من جديد نحو تركيا. وقد أبرز كاتب الدولة المساعد في الدفاع، بول وولفوفيتز، مفهومه للديمقراطية حين وجه اللوم للجيش التركي بعدم إرسال قوات عسكرية منذ البداية، رغم معارضة البرلمان التركي. إن توالي الهجمات ضد قوات الاحتلال تجعل مشاركة بلدان أخرى أكثر إلحاحا وصعوبة في الوقت ذاته. غير أن ما سيحسم في مصير هذا التدخل، بصفة خاصة، هو رد فعل

أهم الفاعلين الاجتماعيين العراقيين. ذلك أن انهيار البنيات التحتية الاجتماعية يثير حالة من الغضب لا تعمل الجهود الأمريكية للحفاظ على السلطة سوى على تغذيتها. فالمظاهرات والدعوات إلى إنهاء الاحتلال تتوالى، ومقتل عائلات بأكملها، عند نقط التفتيش وخلال مظاهرات البيوت، أصبحت عملة سائدة. والمقاومة العسكرية، التي كانت متفرقة ومعزولة في البداية، تتقوى وتتعاظم يوماً بعد يوم. ثم إن الجنود الأمريكيين بدأوا يعون الآن أنهم يعتبرون، في نظر الناس، "محتلين" وليسوا "محررين". لقد ألغت الولايات المتحدة الانتخابات المحلية وجمعت على وجه السرعة مجلساً حكومياً. بعض العراقيين، وهم في معظمهم من الشيعة، يفضلون الانتظار. أما البعض الآخر، فإنه يقتل المتعاونين. ما هو الحجم الذي ستأخذه المقاومة المسلحة؟ لا أحد يعلم ذلك، لكن سيكون من البلاء الاعتقاد في أنها سوف تقتصر على فدائيي صدام حسين. وبالمقابل، يعرف المرء ما هي العوامل التي ستكون محددة: إعادة بناء البنيات التحتية أم عدم إعادة بنائها، إرضاء الحاجات الاجتماعية الأساسية أم عدم إرضائها، هل ستكون السلطة في يد العراقيين أم لا، هل سيتم التعامل بمساواة وعدل مع مختلف الجماعات الإثنية والقبلية والجهوية والدينية أم لا.

وبالنسبة للأكراد، الذين يتوفرون منذ 1991 على حكومة مستقلة، فإنهم يقدمون أنفسهم لواشنطن كحلفاء، بل إنهم لم يجهروا بمطالبهم، التي من شأنها إبعادهم عن الولايات المتحدة، في حين أن السنيين الذين فقدوا هيمنتهم لازالوا يجترونها خيبتهم وفشلهم. ومن جهة أخرى، فإن المسلمين والمسيحيين العلمانيين يتهببون من احتمال أسلمة البلاد. وفيما يخص الشيعة (60% من الساكنة) الذين كان مقموعين تحت النظام البعثي، فهم الذين استفادوا أكثر من النظام السياسي الجديد، ولا يمكن للمشروع الأمريكي أن ينجح بدون تعاونهم. كما أن المقاومة ليست لها حظوظ للوصول إلى أهدافها بدون مساعدة من الشيعة. وإذا نجحت في ضم هؤلاء، فلا يمكن أن يقضي عليها الأمريكيون دون أن يقضوا على البلاد ككل، وبالتالي على كل شرعية أخلاقية وسياسية. غير أن الهيمنة الشيعية قد تهدد وحدة البلاد، وتدفع الأكراد في اتجاه الاستقلالية.

إن نجاح أو إخفاق المشروع الأمريكي سوف يتحكم فيه، إذن، التوازن الدقيق الذي سيقميه الشيعة بين الدعم والتحفظ والكرهية.

يتمنى الجميع أن يكون مجلس الحكم العراقي، المعين من طرف الولايات المتحدة بأغلبية شيعية، بمثابة موجه لإعادة البناء الوطني الموحد. غير أن الشيعة لا يحتملون الصبر. وقد كشف آيات الله بمدينة النجف، الأكثر قدسية بالنسبة للإسلام الشيعي، عن تساهل محدود إزاء التواجد الأمريكي. كما يطلبون من العراقيين، وليس من السلطات الأمريكية، اختيار أعضاء لجنة مكلفة بإعداد دستور يخضع للتصويت.

خطاظة مستوردة

إن السؤال المطروح هو كيف سيتم الحسم في النقاش الدائر بين أنصار الديمقراطية العلمانية، وبين المتحكمين في الاتجاه الديني داخل المجموعات الشيعية، وكذلك بين الشيعة في مجموعات عراقية أخرى وبين السلطات الأمريكية؟ وفي سياق السعي إلى ضمان الدعم الشيعي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد تزيد في تأجيج نزعة التطرف. وهكذا، فالحي الفقير بالعاصمة بغداد، صدام - سيتي أصبح يطلق عليه صدر - سيتي، والميليشيات المرتبطة بالمقتضى الصدر، والتي تمولها دينارات القوات الأمريكية، تشارك بطريقتها في عمليات استتباب الأمن وإعادة النظام. وهذه الميليشيات تدعو إلى إحراق قاعات السينما والقضاء على بائعات المشروبات الكحولية والرجال الذين يرفضون إطلاق اللحي وفرض ارتداء الحجاب على جميع النساء بمن فيهم المسيحيات.

إن مثل هذه الصور تذكى الخوف من إعادة إنتاج طبعة جديدة من إيران أو أفغانستان. لا يمكن للبيت الأبيض أن يترك العراق يسير نحو الهاوية على غرار أفغانستان، ذلك أن هذه السابقة، مثل سابقة

البلقان، تشهدان على أنه من السهل جدا إلحاق الهزيمة بجيش معين، لكن من الصعب بناء دولة، دون الحديث عن تحول ثقافة منطقة معينة. إن مشروع الهيمنة، الذي يتبناه المحافظون الجدد، يقوم أساسا على نقد الثقافة السياسية العربية المعاصرة، وعلى الخوف من تياراتها المتطرفة. وبالتالي، فإن الحل يتجاوز مجرد القيام بغزو واحتلال. فتعقد الثقافة وتعددها واستقلاليتها داخل الشعوب، لا يمكن إزالتها بخطاطة مستوردة من مكان بعيد.

إن الديمقراطية التي يحتاج إليها الشرق الأدنى، تتطلب ذكاء سياسيا كما تتطلب خيالا أخلاقيا. فهي تستدعي مساعدة القوى التي عملت بشجاعة في هذا الاتجاه: الصحفيون الذين يخاطرون بحياتهم و بحريتهم كل يوم، والمصلحون الإسلاميون الذين يدافعون عن التلاؤم بين الإسلام والديمقراطية، والمجموعات النسائية والنقابيات وممثلو المجتمع المدني الذين يناضلون من أجل الحق في التنظيم وفي التعبير عن أفكارهم. إن الديمقراطية تفترض أن نفهم أن الحركات السياسية الإسلامية لا تتشكل بالضرورة من الجهاديين أنصار العنف، وأن لا مبرر لعدم إدماجهم في السياسة الوطنية، كما هو الشأن بالنسبة للمسيحيين الديمقراطيين في أوروبا.

حوار.. لنا وللآخرين

من ثم، فإن أي قوة خارجية ترغب في التدخل في المنطقة باسم الديمقراطية، يتعين عليها الدخول في حوار مع هذه القوى، كما يتعين احترامها والبحث معها عن حلول سياسية واجتماعية واقتصادية. لأن هذه المجموعات هي المؤهلة وحدها لربح معركة الديمقراطية، وهي الكفيلة بأن تكون صمام أمان في وجه التطرف الجهادي. وعوض أن تدعم واشنطن هذه الحركات الإصلاحية بنت البلد، نرى أنها تتماهى في التحالف مع الحكومات المتسلطة التي تخنق هذه الحركات. فباسم «الحرب على الإرهاب» تقوي الولايات المتحدة أجهزة الدولة الأكثر قمعا فيما تغمض عينيها عن الاعتقال التحكيمي لـ«الإسلاميين».

فإذا أرادت الولايات المتحدة أن يأخذها الإصلاحيون العرب مأخذ الجد حين تؤكد أنها تنتصر لصالح الديمقراطية، ينبغي عليها أن تقنع عن تشجيع الاعتقالات الجماعية وتشجيع التعذيب. وإذا أرادت أن يأخذها الوطنيون العرب المعتدلون كذلك مأخذ الجد، حين تؤكد انشغالها بمستقبل الثقافة العربية، أو بالتهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل، فانه يجب عليها الاقلاع عن تقديم الدعم اللامشروط لسياسة العنف التي تتبعها إسرائيل، والسعي إلى بلورة مخطط سلام يأخذ بعين الاعتبار غضب الفلسطينيين من الاحتلال والاستعمار وكذا الانشغالات الأمنية الإسرائيلية. لكن يبدو مثل هذا التغيير، بالنظر لجبنيلوجيا مشروع المحافظين الجدد، بعيد الاحتمال.

لا يمكن الوصول إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي لواشنطن إلا إذا تحول العراق بسرعة إلى دولة ذات سيادة، دولة مستقرة وموحدة وديمقراطية وليست دولة تيوقراطية. إنه شرط ضمان الأمن والسلام بالشرق الأدنى وفي باقي مناطق العالم.

وبالنسبة للعالم العربي، سيكون من الخطورة بمكان ضم اليمين وانتظار فشل الولايات المتحدة، التي بإمكانها، وهي تواصل احتلالها للعراق، أن تعمل على «قلب الأنظمة» في أماكن أخرى. يجب على البلدان العربية، وكل البلدان النامية، أن تأخذ المبادرة السياسية والأخلاقية. فالبنيات الدولية، التي ظهرت للوجود لمرحلة الحرب الباردة، مثل الأمم المتحدة والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز، لم تعد تعمل. وبالتالي، فإن السابقة الأمريكية، المتمثلة في شن حرب وقائية، قد تصبح معيارا كونيا لجل النزاعات. ولتجنب حدوث ذلك، فإننا نحتاج لبنيات جديدة للتضامن، تتجاوز البارامترات التقليدية المتحكمة في العلاقات بين الدول. يجب أن تلتزم الأمم المتحدة المستقلة باحترام معايير القانون الدولي في نزاعاتهم، وبالتنديد بكل عمل عسكري وقائي خارج الشرعية الدولية، وحرمان صاحبه من أي دعم (كتوفير القواعد العسكرية والسماح باختراق المجال الجوي...)، والقيام بإصلاحات ديمقراطية، رغم أن القيام بذلك يمر عبر «تغيير النظام». وعوض أن يتعلق الأمر بمجرد توقيع معاهدة، يجب أن تكون هذه المبادرة عبارة عن منتدى يتبلور فيه إصلاح ديمقراطي، وبالنسبة للعالم الإسلامي يتبلور إصلاح إسلامي. فبـ«انتصارها» في حرب العراق، تكون واشنطن قد وضعتنا جميعا على المحك: إذا لم تصبح

بغداد، كما وعدونا بذلك، قطبا جاذبيا قارا يدفع إلى ديمقراطية الشرق الأدنى، فإن الولايات المتحدة ستجد نفسها مستضعفة وأكثر عرضة للخطر، وستغدو أفاق الإصلاح في العالم العربي أكثر إشكالية. وفي السياق ذاته، إذا لم يجد العراق، وبلدان عربية أخرى، طريقها الخاص نحو الديمقراطية والشرعية الشعبية، فإن النتائج ستكون وخيمة. إن حظوظ النجاح، كما حددتها الولايات المتحدة، لها ولباقي العالم، تبدو ضئيلة. ومهما تكن نيتها، وهي تقوم بغزو العراق، فإن النتيجة هي التالية: لنا وللآخرين .

هشام بن عبد الله العلوي

عضو مؤسس لمعهد الدراسات عبر الوطنية لشمال إفريقيا والشرق الأوسط بجامعة برنستون (الولايات المتحدة). ساهم في العديد من البعثات الدولية للسلام، خصوصا بكوسوفو مع الأمم المتحدة.